

ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴳⵓⴷⴰⴽⵜ
ⵜⴰⴳⵓⴷⴰⴽⵜ ⵜⴰⴳⵓⴷⴰⴽⵜ ⵜⴰⴳⵓⴷⴰⴽⵜ
ⵜⴰⴳⵓⴷⴰⴽⵜ ⵜⴰⴳⵓⴷⴰⴽⵜ ⵜⴰⴳⵓⴷⴰⴽⵜ



المملكة المغربية
الأمانة العامة للحكومة
مديرية المصبعة الرسمية

المعرض الدولي للنشر والكتاب
من 30 أبريل إلى 10 ماي 2026



مشاركة الأمانة العامة للحكومة
تعد شعار:

نحو منظومة قانونية
مستجيبة للتحويلات الناشئة

برنامج الأنشطة

معرض
الكتاب

المعرض الدولي للنشر والكتاب
BOUJOURNÉE INTERNATIONALE DU LIVRE ET DE LA LECTURE
BOUJOURNÉE INTERNATIONALE DU LIVRE ET DE LA LECTURE



الرباط 2026



مشاركة الأمانة العامة للحكومة في فعاليات الدورة 31 للمعرض الدولي للنشر والكتاب

تحت شعار « نحو منظومة قانونية مستجيبة للتحويلات الناشئة »، تشارك الأمانة العامة للحكومة في فعاليات الدورة الواحدة والثلاثين للمعرض الدولي للنشر والكتاب الذي تحتضنه مدينة الرباط خلال الفترة الممتدة ما بين 1 و10 ماي 2026.

وتسعى الأمانة العامة للحكومة عبر مشاركتها إلى خلق فضاء مفتوح للنقاش وتبادل الرؤى حول تعزيز الحكامة القانونية، وضمان فعالية التشريعات لمواكبة التحويلات المجتمعية الرقمية وتلبية تطلعات الفاعلين والمتخصصين، كما تسلط الأمانة العامة للحكومة الضوء على دورها المحوري في استكمال إعداد النصوص القانونية وتأطير العمل التشريعي، مع إبراز جهودها في تعميم المعلومة القانونية.

وسيكون رواق الأمانة العامة للحكومة محطة تفاعلية لاستكشاف أحدث الإصدارات القانونية ومنصة ديناميكية تجمع بين المعرفة والحوار، من خلال تنظيم ندوات وورشات موضوعاتية حول عدد من القضايا المتصلة بالحكامة القانونية.



طيلة أيام المعرض

20.00 - 10.00

رواق الأمانة العامة للحكومة

عرض منشورات في المجال القانوني

تكريساً لمسار الانفتاح الذي تنهجه الأمانة العامة للحكومة، تواصل مديرية المطبعة الرسمية إغناء الخزانة القانونية المغربية بإصدارات نوعية تضع المعلومة القانونية في قلب التنمية، وتكرّس في الآن ذاته مرجعيّتها ومصداقيّتها لدى مختلف الفاعلين. وتتجلى هذه الإصدارات فيما يلي :

- **سلسلة الوثائق القانونية المغربية** : تضم أزيد من 150 إصداراً موطداً وفق آخر التعديلات، تشمل مجالات حيوية كالاستثمار، التحول الرقمي، الديمقراطية التشاركية، التعمير والبناء، النصوص التطبيقية للقوانين التنظيمية المتعلقة بالجهات والعمالات والأقاليم والجماعات، والقانون المتعلق بالمسطرة المدنية.
- **برنامج اليقظة القانونية** : سعياً لتحويل الاستشراف القانوني إلى مادة معرفية متاحة، تعززت منشورات المديرية بكتب خاصة بأشغال هذا البرنامج، الذي يهتم بتحليل النظم التشريعية المستجدة وتقديم قراءات معمقة تساعد على فهم واستباق التحديات القانونية المستقبلية.
- **سلسلة قرارات القضاء الدستوري** : توثيق منهجي يؤرخ للاجتهاد الدستوري للمملكة، يصدر في أجزاء متتالية يضم كل منها 100 قرار، بفهرسة محكمة وموضوعية، تجعل منها مرجعاً قضائياً منظماً يضمن النفاذ السلس للمعلومة الدستورية.
- **إصدارات خاصة** : مؤلفات متخصصة تعنى بالقطاعات ذات الأولوية، لا سيما الحماية الاجتماعية، المنظومة الصحية، ودليل الاتفاقيات الدولية.



تعريزا لمبدأ شمولية الولوجيات القانونية وتكريسا للحق في المعلومة الموثوقة، توفر مديرية المطبعة الرسمية جيلا جديداً من الخدمات الدامجة التي تسقط الحواجز أمام المعلومة القانونية وتحولها من نصوص جامدة إلى معرفة متاحة، رقمية، ودامجة لكل فئات المجتمع:

مكتبة رقمية شاملة



تشكل المنصة الجديدة ذاكرة قانونية رقمية حقيقية، حيث تتيح للمرتفقين الاطلاع المباشر عبر الإنترنت على كافة إصدارات مديرية المطبعة الرسمية في صيغتها الكاملة. وتوفر هذه الأداة وولوجاً فورياً إلى رصيد وثائقي غني، مما يسهل عملية البحث لفائدة المهنيين في مجال القانون، والباحثين، وعموم المواطنين.

شباك إلكتروني مبسط للطلبات



في إطار تقريب الإدارة من المرتفقين، تدمج المنصة خدمات معاملتية متكاملة تشمل :

- الجريدة الرسمية : الاطلاع المباشر أو طلب نسخ محددة من نشرات الجريدة الرسمية بضع نقرات.
- النسخ المشهود بمطابقتها للأصل : إمكانية طلب نسخ من الجريدة الرسمية مشهود بمطابقتها للأصل، مما يضمن القيمة القانونية للوثائق المحصل عليها.
- الكتب والمؤلفات : خدمة الطلب عبر الإنترنت لكافة الإصدارات، سواء في صيغتها الرقمية أو الورقية.

التزام قوي بتيسير الولوجيات



يندرج الابتكار الذي نهجته المطبعة الرسمية ضمن مقاربة اجتماعية دامجة غير مسبوقة، تهدف إلى جعل النص التشريعي متاحاً لجميع المواطنين دون استثناء، من خلال:

- نظام «برايل» : تم تكييف أكثر من 30 نصاً تشريعياً وتنظيمياً وفق نظام «برايل» لفائدة الأشخاص المكفوفين وضعاف البصر.
- لغة الإشارة : تم إدراج خاصية الترجمة الفورية إلى لغة الإشارة لمواكبة فئة الصم وضعاف السمع في فهم النصوص الرسمية.
- التعرف الصوتي : تستفيد كافة المنشورات الآن من تكنولوجيا التعرف الصوتي، مما يسهل عمليتي التصفح والقراءة.

الاثنين 4 ماي 2026
12.00 - 11.00
قاعة فاطمة الفهرية



الأثر التحويلي للقوانين

ندوات

إدارة النقاش

ذ. محمد بوهلال

مستشار قانوني للإدارات
بالأمانة العامة للحكومة



المتدخل

ذ. ندير المومني

أستاذ العلوم السياسية والقانون
الدستوري



تقترح المداخلة عناصر تفكير بشأن الرهانات المتعلقة بالأثر التحويلي للقوانين. ومن منظور ثلاثي الأبعاد، فقهي ومعيارى واجتهادي، تقترح عرض عدد من الأسئلة المنهجية والعملية المتعلقة بالإنتاج المعيارى، علاقة بمسار الولوج إلى مصاف البلدان الصاعدة اقتصاديا واجتماعيا، وعلى ضوء الإصلاحات القانونية الكبرى الجارية.

وانطلاقا من التجربة الوطنية وبعض التجارب المقارنة في هذا الصدد، تقترح المداخلة أيضا استكشاف بعض الفرص والتحديات المرتبطة بهذا الخيار للفعل العمومي، الذي يطمح إلى مواكبة التحولات البنوية بالقانون، في إطار مسار الإصلاح الذي يقوده صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وباستحضار «الروح التحويلية» للدستور.

الأربعاء 6 ماي 2026
12.00 - 11.00
قاعة فاطمة الفهرية



ندوات

قراءة في الجوانب القانونية المواكبة للتظاهرات الرياضية الكبرى: دروس وعبر الكان 2025 في أفق مونديال 2030

إدارة النقاش

د. إبراهيم زباني

أستاذ القانون الإداري والعلوم الإدارية.
رئيس ديوان السيد الأمين العام للحكومة.



المتدخل

د. منصف اليازغي

باحث متخصص في السياسة الرياضية



إن النجاح التنظيمي الذي حققه المغرب في استضافة الكان 2025 يفتح آفاقاً جديدة تستوجب مواكبة هذا الإشعاع الرياضي بتعزيز الإطار القانوني الخاص بهذا المجال. لذا، أضحى الاستثمار في تكوين كفاءات وطنية في القانون الرياضي خياراً استراتيجياً لا محيد عنه لحماية المصالح المغربية دولياً، وضمان رقي الممارسة الرياضية محلياً وفق أسس تشريعية متينة.

ورشات تفاعلية

سيرورة إدماج اللغة الأمازيغية في الإنتاج التشريعي والتنظيمي

الثلاثاء 5 ماي 2026

ابتداء من 16.00

رواق الأمانة العامة للحكومة



المتدخلة

ذة. كريمة خلدون

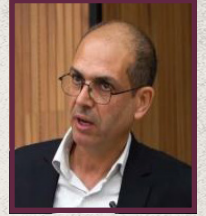
مديرة تنمية استعمال اللغة
الأمازيغية بالوزارة المكلفة بالانتقال
الرقمي وإصلاح الإدارة



المتدخل

ذ. توفيق مدياني

مستشار قانوني للإدارات
بالأمانة العامة للحكومة



إدارة النقاش

ذة. وفاء شفيق

مستشارة قانونية للإدارات
بالأمانة العامة للحكومة



المتدخل

ذ. حسن أكيوض

مدير مركز الترجمة والتوثيق
والنشر بالمعهد الملكي للثقافة
الأمازيغية



تشكل هذه الندوة مناسبة لتقديم حصيلة الجهود المبذولة من قِبَل الأطراف المشاركة لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية لاسيما فيما يتعلق بإدماج اللغة الأمازيغية في الإنتاج التشريعي والتنظيمي، كما تروم تسليط الضوء على التحديات القانونية واللسانية المرتبطة بالتشريع باللغتين الرسميتين، العربية والأمازيغية.

الخميس 7 ماي 2026
ابتداء من 11.00
رواق الأمانة العامة للحكومة



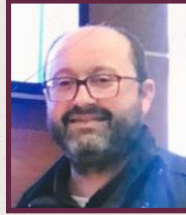
الذكاء الاصطناعي وأثره في إنتاج القانون: الفرص والمخاطر

ورشات تفاعلية

المتدخل

ذ. منير مهدي

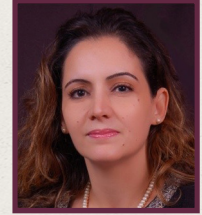
أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم
القانونية والاقتصادية والاجتماعية
السويسية، جامعة محمد الخامس - الرباط



المتدخلة

ذة. نهى العبودي

مستشارة قانونية للإدارات
بالأمانة العامة للحكومة



إدارة النقاش

ذ. عبد الخالق الدحماني

مستشار قانوني للإدارات
بالأمانة العامة للحكومة



المتدخل

ذ. بوزيت محمد

أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم
القانونية والاقتصادية والاجتماعية
السويسية، جامعة محمد الخامس - الرباط



يهدف هذا النشاط إلى الوقوف عند التحديات والفرص التي تطرحها التطورات المتسارعة للذكاء الاصطناعي بالنسبة للإنتاج القانوني. حيث تسعى الأمانة العامة للحكومة من خلال هذه الندوة، إلى فتح نقاش موسع حول كيفية تطوير الإطار القانوني الخاص بتنظيم استخدام التقنيات المتطورة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والتفكير في حلول تشريعية توازن بين مواكبة التحولات التقنية والاعتبارات القانونية والأخلاقية

الخميس 7 ماي 2026
ابتداء من 16.00
رواق الأمانة العامة للحكومة



« Aspects juridiques de
la cybercriminalité et
de la cybersécurité au
Maroc »

قراءة في كتاب

المتدخل

ذ. ندير المومني

أستاذ العلوم السياسية والقانون
الدستوري



تأليف وتقديم

ذ. رضوان مرابط

أكاديمي وباحث، رئيس جامعة سيدي
محمد بن عبد الله فاس سابقا



إدارة النقاش

ذ. محمد الياديني

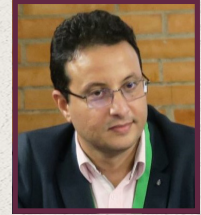
مستشار قانوني للإدارات
بالأمانة العامة للحكومة



المتدخل

ذ. محمد فاضل

أستاذ القانون العام بكلية العلوم
القانونية الاقتصادية والاجتماعية
السويسية



يقدم هذا المؤلف قراءة تحليلية معمّقة للمنظومة القانونية المغربية المتعلقة بمكافحة الجريمة الإلكترونية وتأمين الفضاء السيبراني، من خلال مساءلة حدود التوازن بين تجريم الأفعال المعاقب عليها وضمان حماية منظومات المعلومات. واستنادًا إلى هذا التأطير النظري، سيشكّل هذا اللقاء مناسبةً لاستشراف آفاق تعزيز الإطار القانوني المنظم لهذا المجال، بما يضمن مواكبة التحوّل الرقمي المتسارع. كما سنتناول النقاشات رهانات التعاون الدولي في هذا المجال، والتحديات المستجدة، وسبل التدخّل الكفيلة بالحد من أثارها، بما يساهم في ترسيخ الثقة وتعزيز الأمن داخل المنظومة الرقمية للمملكة.

دور اللجنة الوطنية للطلبات
العمومية في تجويد حكامه
الصفقات العمومية

الجمعة 8 ماي 2026
ابتداء من 16.00
رواق الأمانة العامة للحكومة



المتدخل

ذ. توفيق إلهامي

مستشار قانوني للإدارات بالأمانة
العامة للحكومة



المتدخل

محمد زهير بوعقيل

المقرر العام للجنة الوطنية
للطلبات العمومية



إدارة النقاش

عبد الرحيم منعم

عضو في اللجنة الوطنية للطلبات
العمومية



المتدخل

ذ. عبد الرحيم أضاوي

أستاذ محاضر مؤهل
بكلية العلوم القانونية والاقتصادية
والاجتماعية بالجديدة



يهدف هذا اللقاء إلى تسليط الضوء على مساهمة اللجنة الوطنية للطلبات العمومية في تجويد حكامه الصفقات العمومية، من خلال عرض وتحليل بعض الآراء الصادرة عنها، سواء في إطار فصلها في الشكايات المرفوعة إليها أو من خلال تقديمها للاستشارات القانونية أو بمناسبة تفسيرها وتحويلها للنصوص القانونية المنظمة للصفقات العمومية بما ينسجم مع فلسفة المشرع وأهدافه، وذلك دعماً لمبادئ الشفافية والمنافسة وترسيخاً للممارسات الجيدة في تدبير الطلبات العمومية.

ورشة تفاعلية للناشئة

«رحلة قانون» :

من جبر الماضي إلى شاشات المستقبل ... نصنع مغرب الغدا!

السبت 9 ماي 2026

ابتداء من 12.00

رواق الأمانة العامة للحكومة



المتدخلة

السعدية بوستة

إطار بمديرية المطبعة الرسمية
الأمانة العامة للحكومة



المتدخل

عبد الحميد صادق

فاعل جمعي
منسق للأعمال الاجتماعية



المتدخل

نور الدين الأصبحي

إطار سابق بمديرية المطبعة الرسمية
الأمانة العامة للحكومة



المتدخلة

غفران الشرقاوي السلامي

ناشطة جموعية،
إطار بمديرية المطبعة الرسمية
الأمانة العامة للحكومة



تمثل هذه الورشة تجربة تفاعلية تأخذ الأطفال في استكشاف تطور الجريدة الرسمية، باعتبارها أداة لنشر النصوص القانونية وذاكرة مؤسساتية للدولة المغربية، وذلك من صيغتها الورقية إلى نظيرتها الرقمية الحديثة، بأسلوب يجمع بين التعلم والمتعة.

وتهدف إلى تبسيط دور الجريدة الرسمية في تنظيم الحقوق والواجبات، وإبراز إسهام المطبعة الرسمية في توثيق ونشر النصوص القانونية عبر مختلف مراحل تاريخ المغرب، مع التعريف بأهمية الرقمنة في تسهيل الولوج إلى المعلومة القانونية.

السبت 9 ماي 2026
ابتداء من 16.00
رواق الأمانة العامة للحكومة



الإنتاج القانوني وأثر الرقابة اللاحقة على دستورية القوانين

ورشات تفاعلية

المتدخل

ذ. أحمد مفيد

مدير المركز البرلماني للأبحاث
والدراسات



المتدخل

ذ. عصام بنجلون

مستشار قانوني للإدارات
بالأمانة العامة للحكومة



إدارة النقاش

ذ. رضوان الطريق

أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية
والاقتصادية والاجتماعية - مكناس



المتدخل

ذة نادية جامع

أستاذة التعليم العالي، ومديرة مختبر الأبحاث
والدراسات في القانون والعلوم السياسية بكلية
العلوم القانونية والسياسية بالقينطرة.
منسقة ماستر الدراسات الدستورية والسياسية



تتأسس أرضية هذا اللقاء على فكرة محورية مؤداها أن العملية التشريعية لا تنتهي بصدور النصوص القانونية واكتسابها القوة التنفيذية، بل تظل رهينة «اختبار المشروعية» الذي يجريه القاضي الدستوري في مرحلة النفاذ، لا سيما عبر آلية الدفع بعدم الدستورية. ويهدف هذا اللقاء إلى تحليل الأثر الارتدادي والتفاعلي لهذه الرقابة اللاحقة على جودة الإنتاج القانوني، وتعميق النظر في العلاقة الجدلية بين سلطة المشرع في التقدير وصلاحيته المحكمة الدستورية في التقويم.

زوروا رواقنا

OLM سويسي الرباط - رواق رقم **A36**

رابط تحميل
برنامج الأنشطة



رابط التعرف الصوتي
على برنامج الأنشطة

